

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٠٩

الخميس، ٣١ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ١١/٣٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة نسبية	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد سباسي
	أيرلندا	السيد ماك سويني
	البرازيل	السيد فيغويردو سوبرال توريس
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة أونانغا
	غانا	السيد نياركو
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيماي
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هايمبراك
	الهند	السيد راغوتاهاالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-30540 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في الصومال

الرئيسية: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2022/277 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، البرازيل، الصين، غابون، غانا، فرنسا، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسية: حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٦٢٨ (٢٠٢٢).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تصوت مؤيدة للقرار ٢٦٢٨ (٢٠٢٢) اليوم. ونعرب عن تقديرنا للجهود الاستثنائية التي يبذلها زملاؤنا من المملكة المتحدة لإصدار ولاية جيدة للبعثة المعاد تشكيلها في الصومال. ونود

أن نتوقف لحظة للإقرار بالتضحيات التي قدمتها القوات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال منذ إنشائها في عام ٢٠٠٧ وإبداء الاحترام لها.

من النادر أن تتاح للمجلس الفرصة للمساعدة في تشكيل عملية انتقال لبعثة ما. وقد صوتت الولايات المتحدة لصالح القرار لأنه يوفر فرصة مهمة للاستفادة من جهود بعثة الاتحاد الأفريقي واتخاذ الخطوات التالية لحرر حركة الشباب، مما يمكن الصومال من توفير الأمن والاستقرار اللازمين للشعب الصومالي لتحقيق تطلعاته. ونشيد بالجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية والاتحاد الأفريقي والجهات المعنية الأخرى لوضع اقتراح ومفهوم للعمليات يوفران رؤية موثوقة ومشتركة لكيفية التصدي لحركة الشباب على نحو أكثر فعالية ونقل المسؤولية عن الأمن إلى قوات الأمن الصومالية.

وقد أيدت الولايات المتحدة اعتماد هذا القرار لأننا نقدر ونؤيد التدابير المنصوص عليها في الولاية لزيادة المساءلة والشفافية والقيادة والسيطرة وكفاءة البعثة. إن حركة الشباب تهديد هائل وقابل للتكيف للصومال وشرق أفريقيا بصورة أعم. وتمثل حركة الشباب، بوصفها أكبر فروع تنظيم القاعدة وأفضلها تمويلا، تهديدا يتطلب ردا حازما وواسع النطاق. وتتيح ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال الفرصة لتكثيف وتنشيط الجهود الدولية التي تقودها أفريقيا ضد حركة الشباب.

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): لقد اضطلعت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بدور مهم في توفير بيئة أمنية تمكينية في الصومال، بما في ذلك في كبح جماح حركة الشباب والهجمات الإرهابية. ولا يزال هذا الأمر يكتسي أهمية ليس للصومال فحسب، بل ولمنطقة القرن الأفريقي الأوسع نطاقا.

وتعرب الهند عن إشادتها وثنائها لجميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على التزامها المستمر والتضحيات التي قدمتها. وما فتئت الهند مؤيدا ثابتا لبعثة الاتحاد الأفريقي منذ إنشائها وتساهم بانتظام في الصندوق الاستئماني.

الصعبة. ونرحب باعتماد القرار بالإجماع، وهو قرار يأذن لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، التي خلفت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بالاضطلاع بولايتها لمكافحة التهديد الذي تشكله حركة الشباب، ودعم بناء قدرات قوات الأمن والشرطة الصومالية المتكاملة، والقيام بالتسليم التدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى الصومال.

ومن الأهمية بمكان أن ينجح مجلس الأمن في إظهار دعمه المتجدد للصومال بتأييده قرار إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتصبح بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وفي الوقت نفسه، نشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على ما قدمه موظفوها من إسهامات وتضحيات، حيث ناضلوا مع شركائهم الصوماليين من أجل بناء السلام والاستقرار الدائمين في الصومال على مدى ١٥ عاماً، منذ أن أذن للبعثة لأول مرة.

وعلى نحو ما لاحظنا في المجلس الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9001)، فإن الحالة الأمنية في الصومال قد تغيرت تغيراً كبيراً على مر السنين، ولكن في تطور خطير للأحداث، تمكنت حركة الشباب في الأشهر الأخيرة من زيادة قدرتها على ارتكاب هجمات متكررة ضد قوات الأمن، وللأسف، ضد المدنيين والهيكل الأساسية المدنية. وفي هذا الصدد، نكرر ندائنا إلى حكومة الصومال بأن تكمل الانتخابات بطريقة موثوقة وشاملة، تضمن للنساء والشباب الحق في المشاركة والتمثيل. ومن الأهمية بمكان أن تحول الحكومة المنتخبة حديثاً تركيزها على الحالة الأمنية المتدهورة إلى إجراء الإصلاحات، وإلى الأزمة الإنسانية الناجمة عن موجات الجفاف غير المسبوقة، التي تهدد بإغراق السكان في مجاعة أخرى. فحدوث المزيد من التأخير من شأنه أن يمنح حركة الشباب مزيداً من الوقت لتلقي بظلالها على جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق السلام والازدهار، وأن يغذي الدعاية التي تقوم بها حركة الشباب لتكون بديلاً لحكومة منتخبة ديمقراطياً.

وفي النهاية، يتعين على الصوماليين أنفسهم أن يهيئوا الظروف المؤاتية لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في بلدهم. وتقف ألبانيا إلى

وقد أسهمت الهند إسهاماً كبيراً في حفظ السلام في الصومال من خلال مشاركتها في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. وقد ضحى اثنا عشر جندياً هندياً بحياتهم خلال عملهم للحفاظ على السلام في الصومال.

لقد أذن القرار ٢٦٢٨ (٢٠٢٢)، الذي اعتمد اليوم، بعملية التسليم التدريجي للمسؤوليات إلى قوات الأمن الصومالية من خلال إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتصبح بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. ويتمشى ذلك مع الاقتراح الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن وتم إعداده بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع حكومة الصومال الاتحادية والجهات المعنية الأخرى.

وتقع على عاتق بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال العديد من المسؤوليات المرهقة، وفي المقام الأول الحد من التهديد الذي تشكله حركة الشباب الإرهابية. ولا تزال حركة الشباب مسؤولة إلى حد كبير عن العديد من الخسائر في صفوف المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الهجمات على النساء والأطفال. وخلال المرحلة الانتقالية، يحتاج الشعب الصومالي إلى استمرار اهتمام المجتمع الدولي ودعمه في التصدي لجماعة إرهابية مثل حركة الشباب. ويجب أن نسترد بنهج عدم التسامح إطلاقاً إزاء الإرهاب في طريق مضينا قدماً. ومع ذلك، وفيما يتعلق بتغير المناخ، لا نزال نعارض بشكل أساسي المحاولات المستمرة في مجلس الأمن لربط تغير المناخ بالأمن. وقد ذكرنا مراراً وتكراراً أن مجلس الأمن ليس المكان المناسب لمناقشة تغير المناخ. فربط المناخ بالأمن يضر كثيراً بالمبادئ المتفق عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي لا تزال المحفل الحكومي الدولي الرئيسي لمناقشة جميع الجوانب المتصلة بتغير المناخ.

السيد سيباس (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): تود ألبانيا أن تشكر المملكة المتحدة، بوصفها القائم على الصياغة، على عملها الشاق في صياغة القرار الشامل ٢٦٢٨ (٢٠٢٢) وعلى قيادتها للمفاوضات

وبأفراد شرطة ا خدمت في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وجميع البلدان التي قدمت التضحية القصوى. وأود أن أشكر، بصفة خاصة، الشركاء، الحكومة الصومالية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، الذين ساهموا في وضع الاقتراح المتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والاستمرار خلال البعثة الانتقالية في مكافحة حركة الشباب. وأخيرا، أود أن أشيد بأعضاء فريقتي وجميع الخبراء الذين عملوا بلا كلل للوصول بنا إلى ما وصلنا إليه.

الرئيسة: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للإمارات العربية المتحدة.

ترحب دولة الإمارات العربية لمتحدة باعتماد مجلس الأمن مشروع القرار اليوم الذي أيد القرار الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد في الأفريقي بشأن إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتصبح بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال مع المحافظة على عملها المهم في تقديم الدعم الأمني إلى الصومال.

إن هذا القرار الذي جاء نتيجة مناقشات مكثفة بين كل من حكومة الصومال والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي يبين وجود توافق كبير في الآراء بشأن الحاجة إلى إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بحيث تركز على دعم وتمكين عملية الانتقال الأمني في الصومال.

نود في هذا الصدد الإشادة بالمجموعة الرباعية لالتزامها الثابتة، ونشيد أيضا بجهود المملكة المتحدة بصفتها مشاركة في الصياغة، والشكر موصول أيضا إلى جميع أعضاء مجلس الأمن على طرح هذا القرار واعتماده. إلا أنه ينبغي التنبيه إلى التحديات الأمنية العديدة التي تواجه الصومال، وأبرزها الهجمات المتواصلة التي تشنها حركة الشباب الإرهابية، والتي تشكل أيضا تهديدا عابرا للحدود. لذلك فإن إشارة قرار مجلس اليوم إلى قرارات مجلس الأمن الرئيسية والمعنية بمكافحة الإرهاب، ومنها القرار ١٣٣٧ (٢٠٠١) يعد أمرا هاما. ونود في هذا السياق التأكيد على الالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء لمنع أنشطة حركة الشباب وغيرها من الجماعات الإرهابية ومكافحتها

جانب الشعب الصومالي. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لجهودهم الرامية إلى جعل الصومال ينعم بمزيد من الأمن والسلام والازدهار.

وأخيرا، نرحب بالشركاء والمانحين الذين أظهروا دعمهم القوي للصومال من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال. ونكرر التأكيد على التزامنا بضمان أن تكون للبعثة ولاية محكمة بما فيه الكفاية للاضطلاع بدورها في الميدان.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): صوتت الصين مؤيدة القرار ٢٦٢٨ (٢٠٢٢).

لا تزال الحالة الراهنة في الصومال تشكل تحديا. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه للصومال على الجبهة الأمنية. وخلال فترة نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والتي مضى عليها ١٥ عاما، ما برحت البعثة مساهما مهما في الأمن والاستقرار في البلد. وتود الصين أن تشيد بالاتحاد الأفريقي وبالبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على مساهماتها وتضحياتها.

بعد فترة من المشاورات المكثفة، اتفق أصحاب المصلحة، بمن فيهم الصومال والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، على الترتيبات المقبلة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أي استبدال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ببعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

وتؤيد الصين إنشاء المجلس لولاية للآلية وفقا للاقتراح المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ونأمل أن تعزز جميع الأطراف المعنية التنسيق في عملية تنفيذ ولاية البعثة، وأن تعمل بشكل وثيق مع الحكومة الصومالية لمساعدتها على الاضطلاع تدريجيا بالمسؤولية الرئيسية عن الأمن الوطني.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): عادة لا نعمل التصويت على القرارات المتخذة بتوافق الآراء. ولكن في هذه الحالة، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم في اتخاذ القرار التاريخي ٢٦٢٨ (٢٠٢٢). وأود أن أشيد بالبلدان المساهمة بقوات

مؤحدثين ومركزيتين، واستبعاد العنصر المدني المعزز المتفق عليه والطرائق.

تجدر الإشارة منذ البداية إلى أن الغرض والهدف من وراء دعوة حكومة الصومال الاتحادية إلى التغيير المقترح في الولاية السابقة. ومن خلال مختلف التقييمات المستقلة والمحيدة التي أجرتها حكومة الصومال الاتحادية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بصورة مشتركة، نعترف جماعيا بأن حركة الشباب جماعة إرهابية تطورت إلى مؤسسة إجرامية منظمة.

إن خطر المتمردين والإرهابيين في الصومال يتطور باستمرار وبوتيرة لم يسبق لها مثيل. ولا تزال حركة الشباب تعتمد على تكتيكات الحرب غير المتكافئة، حيث تهاجم القوات المسلحة الوطنية الصومالية، والقوات المتحالفة والصديقة والمدنيين والمرونة التكتيكية.

طيلة السنوات الـ ١٥ الماضية، ما برحت حركة الشباب تشكل خطرا كبيرا من خلال ذراع الاستخبارات التابعة لها "أمنيات"، حيث استجابت بشكل متزايد للتغيرات وتخصصت في الهجمات الانتحارية التي تتمثل في أبرز أنواع الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة. بيد أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قامت في العقد الماضي أو نحو ذلك بعمليات مشتركة مع قوات الأمن الصومالية عبر مناطق شاسعة في قواعد العمليات الأمامية المتناثرة، بتعاون تكتيكي محدود وبدون مشاركة مباشرة من جانب القوات الرشيقة المتاحة اللازمة للانضمام إلى العملية. وقد أعاق ذلك القدرة العملياتية للقوات الصومالية والمرونة التكتيكية، مما أعاق الاحتفاظ بالمواقع التي تم تطهيرها من حركة الشباب. وللتصدي لهذا الخطر الداهم، ولا سيما في الأجل الطويل، قررت حكومة الصومال الاتحادية اتخاذ إجراءات والتصدي للخطر الداهم بالدعوة إلى تغيير طرائق وعمليات البعثة الجديدة والدعوة إلى بعثة جديدة تركز على إجراء عمليات فعّالة ومرنة ومتنقلة.

ورحب الصومال بالقرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١) الذي كُلفت بموجبه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتوفير قدرات متنقلة لمساعدة قوات الأمن الصومالية على أن تصبح أكثر هجوما، مع تعيين قوات

أيضا وجدت، وذلك امتثالا لتلك القرارات، إذ أن هذه الالتزامات حتى إن لم تكن تلك الجماعات مدرجة في نظام الجزاءات المعني بتنظيم داعش وتنظيم القاعدة.

إن دولة الإمارات، بدورها تدعم تعزيز إمكانيات المؤسسات الأمنية في الصومال للتصدي لحركة الشباب ومعالجة التحديات. ونأمل من خلال اعتماد هذا التفويض أن تتمكن بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال من تقديم الدعم اللازم لمواجهة التهديدات الأمنية بشكل أفضل، وتحقيق الاستقرار وفقا لاحتياجات وتطلعات شعبها.

في الختام، نود اغتنام هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا لجهود وتضحيات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والتي ساهمت مع الكوادر الداعمة لها خلال الخمس عشرة سنة الماضية في جعل الصومال أكثر أمنا واستقرارا. ونشارك الزملاء في المجلس التأكيد على التزامنا المشترك لتحقيق السلام في الصومال.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب لكم، سيدتي الرئيسة، ولوفد الإمارات العربية المتحدة عن أطيب تمنياتنا وأحر تهانينا على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن لهذا الشهر.

تقر حكومة الصومال الاتحادية باستلام المشروع النهائي للقرار ٢٦٢٨ (٢٠٢٢)، بشأن ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وتعرب حكومة الصومال الاتحادية عن قلقها إزاء قرار تجاهل بعض المدخلات والاقتراحات الهامة التي قدمها الصومال خلال مرحلة التفاوض على القرار الجديد المتعلق بالآلية الجديدة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

للأسف الشديد، تجاهل واضعو مشروع هذا القرار تلك المسائل الثلاث، على الرغم من التفاوض بحسن نية، وإحالة مدخلات الصومال التقنية والتكتيكية رسميا بشأن طرائق البعثة الجديدة في الصومال، ولا سيما فيما يتعلق بخطة الدعم اللوجستي، والحاجة إلى قيادة وسيطرة

التنفيذ الفعال للخطة الانتقالية الصومالية والمفهوم العام للعمليات المشتركة بين الحكومة الاتحادية الصومالية والاتحاد الأفريقي بعثة جديدة تضطلع بدور داعم وتمكيني من خلال التدريب المتخصص، وتوفير القوات المتنقلة والقدرات المتطورة، لا سيما في الهندسة ومكافحة الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، وإجلاء الضحايا، والخدمات اللوجستية والاستخباراتية، والمراقبة والاستطلاع. وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي تضطلع فيه البعثة الجديدة بدور داعم وتمكيني في إطار الولاية الجديدة، ستقوم قوات الأمن الصومالية بعمليات مستقلة ومتزامنة على حد سواء، بالإضافة إلى العمليات المشتركة المخطط لها مع بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال في الوقت الذي تشرع فيه البعثة الجديدة في الاضطلاع بدورها الداعم والتمكيني.

وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأن هذا يترك قوات الأمن الصومالية، التي تقوم بالفعل بعمليات مستقلة ومتزامنة مع بعثة الاتحاد الأفريقي بدعم لوجستي ضئيل أو معدوم. ويجب أن يشكل ذلك مصدر قلق لنا جميعا.

ويحيط القرار ٢٦٢٨ (٢٠٢٢) علما باستراتيجية الخروج والحالة النهائية المنصوص عليها في خطة الانتقال الأمني المشتركة بين الحكومة الاتحادية الصومالية والاتحاد الأفريقي والنقل التدريجي والقائم على الشروط للمسؤوليات الأمنية من البعثة إلى قوات الأمن الصومالية. غير أنه من الضروري ملاحظة التناقض في تحديد استراتيجية الخروج دون المعالجة المناسبة للدعم اللوجستي المطلوب لتحقيق هذا الهدف بالكامل. وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية جماعية عن كفالة أن تكون قوات الأمن الصومالية مجهزة تجهيزا جيدا ومزودة بالموارد اللازمة للاضطلاع بالأنشطة المحددة في المفهوم العام للعمليات المشتركة بين الحكومة الاتحادية الصومالية والاتحاد الأفريقي والخطة الانتقالية الصومالية. أود أن يدرك أعضاء المجلس هذا التناقض الهام وأن يكفلوا ألا يعرقل شح الدعم المقدم لقوات الأمن الصومالية العمليات والأنشطة العسكرية وغير العسكرية المخطط لها وألا يؤدي إلى تقويض المكاسب التي حققناها بالفعل.

احتياطية متنقلة تابعة للبعثة في كل قطاع، وقادرة على العمل كقوة رد سريع، وتعمل عبر حدود القطاع مع قوات أخرى، بحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠٢١. ومع ذلك، وبعد التدقيق عن كثب، لاحظنا أنه لم تتم التعبئة بنجاح سوى في قطاع واحد. وعلاوة على ذلك، فإن تأخر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في توفير العدد المتوقع من قوات الاحتياط المتنقلة يعوق توطيد المكاسب التي تحققت بالفعل في العمليات المشتركة، مما يزيد من الخطر الذي يشكله غريم الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التهديد الذي تشكله حركة الشباب قد تفاقم بسبب محدودية التنقل فيما بين القواعد الأمامية للعمليات، مما منح خصوم الصومال حرية التنقل والقدرة على تعطيل المرور الحر على طرق الإمداد الرئيسية، ولا سيما في طريق الإمداد بين مقديشو وبيدواه وطريق الإمداد بين جوهر وجالالاقي. وقد أدت الحركة المحدودة بين القواعد الأمامية للعمليات إلى زيادة التهديد الخطير بالفعل للتقدم الذي كان قائما في المواقع الاستراتيجية الرئيسية. وقد تفاقم هذا الأمر بسبب عدم وجود قيادة وتحكم مركزية داخل بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، حيث تتخذ القطاعات قرارات بناءً على توجيهات البلدان المساهمة بقوات الخاصة بها، مما زاد من تعرض بعض الوحدات لتغيرات سياسية متقلبة تعرقل جهود تحقيق الاستقرار في الصومال، مما يزيد من تقويضها شرط ولاية الأمم المتحدة لقيادة وتحكم لبعثة الاتحاد الأفريقي مركزية غير سياسية.

ولمواجهة التهديد المتطور على النحو الملائم، ولا سيما على المدى الطويل، قررت الحكومة الاتحادية الصومالية معالجة الإخفاقات المتكررة والمستمرة في الاستعاضة عن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ببعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وذلك بالتعبير على النحو الواجب في الوثيقة الاستراتيجية التوجيهية لخطة الانتقال الأمني، والمفهوم العام للعمليات المشتركة بين الحكومة الاتحادية الصومالية والاتحاد الأفريقي في المفاوضات والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وفي العديد من البيانات الرسمية الموجهة إلى مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ويتطلب

الصوماليون ٣٠ في المائة من أفراد البعثات الجديدة في جميع الفئات، وهو ما اتفقت عليه الحكومة الاتحادية والاتحاد الأفريقي بغية تحقيق انتقال أمني فعال في الصومال.

كما أود أن أتناول مسألة ثالثة يحيط الصومال علما بها في القرار ٢٦٢٨ (٢٠٢٢) بشأن ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. ويعتقد الصومال أن قرار مجلس الأمن يجب أن يدرك أهمية أن يكون للبعثة الجديدة هيكل واضح للقيادة والتحكم، مع وجود مقر قوة مخول له قيادة تنفيذية على القوات لكفالة الاتساق الاستراتيجي في تنفيذ الخطة الانتقالية الصومالية ومفهوم العمليات المشترك. وبغية تيسير التشغيل الفعال، ينبغي لجميع البلدان المساهمة بقوات في هيكل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال أن توافق رسميا على أن تكون قواتها تحت القيادة التشغيلية الكاملة لقائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال. وعقب التفكير مليا في مسائل القيادة والتحكم التي اتسمت بها بعثة الاتحاد الأفريقي المنتهية ولايتها في الصومال، اتفقت حكومة الصومال الاتحادية بحسن نية مع الاتحاد الأفريقي على أن يأتي قائد القوة من البلد الذي يساهم بأكبر عدد من القوات. ويستند هذا النهج إلى خبرتنا التي تمتد ١٥ عاما والدروس السباقية المستفادة فيما يتعلق بأوجه القصور في البعثة السابقة. ويجب أن نعالج هذه المسألة بغية التنفيذ الفعال للعملية العسكرية المخطط لها في جميع أنحاء الصومال وضمان ألا يخضع النزاع في الصومال للتسييس نتيجة لانعدام القيادة والتحكم في قوة الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات. وبصرف النظر عن سلطة قائد القوة فيما يتعلق بمختلف وحدات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية، يجب أن يسترشد تخطيط وتنفيذ العملية ورصدها وتقييمها باللجنة التوجيهية الاستراتيجية للخطة الانتقالية الصومالية، على النحو المشار إليه في القرار ٢٦٢٨ (٢٠٢٢). والغرض من ذلك هو كفالة أن تكون هذه الجهود متوافقة مع الأهداف الاستراتيجية للبعثة وأولوياتها وحالتها النهائية على النحو المتفق عليه بصورة مشتركة بين حكومة الصومال الاتحادية والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

وفي الوقت الراهن، كلف مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال بتقديم الدعم بوسائل غير فتاكة إلى ٩٠٠ ١٣ من أفراد قوات الأمن الصومالية - ٩٠٠ ١٢ منهم في الجيش الوطني وألف في الشرطة الوطنية الصومالية. ويقدر الصومال الدعم العام من شركائنا الذين قدموا تبرعات لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري المخصص لدعم قوات الأمن الصومالية. ويدعو الصومال المجتمع الدولي بأسره، ولا سيما مجلس الأمن، إلى كفالة أن يكون الدعم المقدم إلى قوات الأمن الصومالية مستداما ويمكن التنبؤ به.

ومع ذلك، في ضوء التغييرات التي تم تناولها في ولاية البعثة الجديدة، من المهم أن نتصدى للتحديات الرئيسية الثلاثة التي تواجه قواتنا الأمنية في إطار الترتيب الفني للصندوق الاستثماري لمكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال. أولا، كانت الوتيرة اللوجستية أبطأ بشكل ملحوظ من الاحتياجات التشغيلية. ثانيا، لا يوجد دعم لوجستي سوى الدعم المخصص والموجه لقوات الأمن الصومالية. ثالثا، وختاما، لا يزال استنفاد الصندوق الاستثماري لمكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال مدعاة للقلق من حيث قدرة المكتب على الحفاظ على نطاق الدعم المطلوب وتوفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للأفراد المدعومين.

وعلاوة على ذلك، يحث الصومال مجلس الأمن على النظر في زيادة الدعم بسبل غير فتاكة لعدد أفراد قوات الأمن الصومالية المؤهلين لتلقي الدعم في إطار الصندوق الاستثماري لمكتب الأمم المتحدة لدعم الاستقرار في الصومال عملا بشرط دمج القوات وتعبئتها وتكوينها وإدراك تخفيض عدد أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال. ويشدد الصومال على أن الافتقار إلى التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لقواته الأمنية سيعيق تنفيذ وتحقيق الخطة الانتقالية الصومالية ومفهوم العمليات المشترك بين الحكومة الاتحادية الصومالية والاتحاد الأفريقي.

والمسألة الثانية التي نود أن نثيرها هي استبعاد العنصر المدني المعزز المتفق عليه، الذي كان من المفترض أن يشكل المواطنون

وطلب الصومال إلى مجلس الأمن أن يعالج هذه المسائل الثلاث على النحو المناسب في القرار المتعلق بولاية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية بغية تحقيق إنجاز ناجح للحالة النهائية، وفي نهاية المطاف من أجل تحقيق تغيير فعال من خلال هذه البعثة الجديدة. وبقيامه بذلك، سيكفل المجلس أيضا مواءمة القرار مع الوثيقة الاستراتيجية التوجيهية للصومال بشأن الأمن، وخطة الانتقال الصومالية، والمفهوم العام للعمليات المشتركة بين الحكومة الاتحادية الصومالية والاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، وأخيرا، نود أن نشيد ونعرب عن تقديرنا إذ

أن بعض اقتراحاتنا قد تم النظر فيها بالفعل ونشكر تعاون ومشاركة القائمين على الصياغة وأعضاء المجلس الآخرين على نطاق دعمهم للحكومة الاتحادية الصومال.

وتتطلع حكومة الصومال الاتحادية إلى العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لضمان الإنشاء الفعال لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في العامين القادمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠